

قيمة الاستعادة المعاصرة لمفهوم العقد الاجتماعي

The Value of the Contemporary Revival of the Concept of the Social Contract..

بلقاسم كريسعان^{1*}

¹ جامعة قابس (تونس)،

تاريخ النشر : 18-07-2025	تاريخ القبول : 19-05-2025	تاريخ الارسال: 13-05-2025
--------------------------	---------------------------	---------------------------

ملخص: يستكشف المقال حدود مفهوم العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية المعاصرة، مع التركيز على إسهامات جون راولز وهورغن هابرماس. يُبرز كيف نجحت الاستعادة النقدية للعقد في تحريره من المسلمات الميتافيزيقية الكلاسيكية، مُحولة إياه إلى أداة منهجية عقلانية تتماشى مع التعددية الحديثة. راولز، عبر الوضع الأصلي، وهابرماس، من خلال الحوار التواصلي، جعلتا التداول العقلاني محور العقد، متجاوزين الاعتباطية الكلاسيكية. لكن هذه الاستعادة فشلت في التخلص من النواة المعيارية للعقد، أي القيم الليبرالية مثل الإنصاف والمساواة، مما يحد من حياده وتطبيقه في سياقات غير ليبرالية. يُظهر المقال أن العقد، رغم قوته، يظل مشروطاً بمسلمات أخلاقية تعكس سياقات محددة، مما يكشف عن استحالة التفكير السياسي المحايد تماماً، داعياً إلى إعادة النظر في المفهوم لاستيعاب تعقيدات السياسة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العقد الاجتماعي؛ راولز؛ هابرماس؛ التداول العقلاني؛ القيم الليبرالية.

Abstract:

The article examines the limitations of the social contract concept in contemporary political philosophy, focusing on the contributions of John Rawls and Jürgen Habermas. It highlights how the critical recovery of the social contract has succeeded in freeing it from classical metaphysical assumptions, transforming it into a rational methodological tool suited to modern pluralism. Rawls, through the original position, and Habermas, via communicative dialogue, have placed rational deliberation at the core of the contract, overcoming classical arbitrariness. However, this recovery has failed to transcend the contract's normative core, namely the liberal values of fairness and equality, which restricts its neutrality and applicability in non-liberal contexts. The article reveals that the contract, despite its strength, remains conditioned by ethical assumptions reflecting specific contexts, underscoring the impossibility of fully neutral political thought and calling for a re-examination of the concept to address the complexities of contemporary politics.

Keywords: Social contract; Rawls; Habermas; Rational deliberation; Liberal values

*Corresponding author, e-mail: krissaane@isamt.u-gabes.tn

1- مقدمة

يشكل العقد الاجتماعي أحد أهم الإنجازات النظرية للفكر الفلسفي السياسي الكلاسيكي، حيث مثل حلاً جوهرياً لمعضلة تأسيس شرعية السلطة السياسية المدنية ضمن سياق تفكك المنظومات التبريرية التقليدية بفعل مشروع الحداثة. لقد تمكن مفكرو عصر الأنوار من تجاوز المرجعيات اللاهوتية والميتافيزيقية التقليدية وتأسيس مفهوم للسلطة على أساس تعاقدى اختياري، يجعل من العلاقة السياسية إرادية وعقلانية، وحرروا بذلك الفضاء السياسي من قيود السلطة المطلقة المستندة إلى الحق الإلهي أو الموروث التقليدي. استند هذا المفهوم المرجعي على مسلمات ميتافيزيقية عميقة، منها أن للإنسان طبيعة محددة ثابتة وأن للناس جميعاً هوية واحدة متجانسة، وأنه لا وجود للتعدد ولا للاختلاف بين البشر. لذلك كان العقد الاجتماعي بصيغته الكلاسيكية—سواء عند هوبز أو لوك أو روسو—يفترض وجود "إنسان طبيعي" يتمتع بخصائص أنطولوجية ومعرفية وأخلاقية مشتركة، تمكنه من الانخراط في تعاقد عقلائي يؤسس للجماعة السياسية ويبرر خضوعه للسلطة.

في المقابل، تأسس الفكر الفلسفي السياسي المعاصر على مسلمة أن المجال المعرفي والسياسي الكلاسيكي لم يعد فاعلاً في المجتمعات المعاصرة، التي تبحث عن أسس جديدة للشرعية السياسية تتجاوز الأطر الكلاسيكية. فالتحولات المعرفية العميقة التي شهدتها القرن العشرون—من نقد الميتافيزيقا إلى تفكيك مفهوم الذات الديكارتية، ومن أطروحات نهاية الميتافيزيقا إلى تجاوز العقلانية الأداتية—وضعت المفاهيم السياسية الكلاسيكية موضع مسائلة جذرية، وفرضت إعادة النظر في الأسس المفاهيمية للنظرية السياسية. في سياق هذه المراجعة النقدية، سعى كل من يورغن هابرماس وجون راولز، اعتماداً على مسارات وخلفيات فكرية مختلفة، إلى إعادة بناء مفهوم الشرعية السياسية على أسس تقطع مع الإطار الميتافيزيقي الكلاسيكي. طور هابرماس، المنتمي إلى التقليد النقدي لمدرسة فرانكفورت، مفهوم العقلانية التواصلية كبديل عن العقلانية الأداتية، ساعياً إلى بناء نموذج ديمقراطي تداولي يستند إلى أخلاقيات النقاش والتواصل. في الجهة الثانية، طور راولز، المنتمي إلى التقليد الليبرالي، نظرية للعدالة تقوم على مبدأ الإنصاف وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الحرية والمساواة.

لكن المفارقة الأساسية تكمن في أن كلا التصورين، رغم محاولتهما تجاوز الإطار الميتافيزيقي الكلاسيكي، ينتهيان إلى إعادة تفعيل مفهوم العقد الاجتماعي، سواء بشكل مباشر كما هو الأمر عند راولز، الذي يعيد صياغة "الوضع الأصلي" كآلية افتراضية للتعاقد، أو بشكل غير مباشر كما هو الأمر عند هابرماس، الذي يستبدل التعاقد الكلاسيكي بالإجماع المؤسس على التداول العقلاني والتواصل. هذا التعارض الظاهري بين القطع المعلن مع الميتافيزيقا الكلاسيكية والاستعادة الضمنية لأشكال تعاقدية لتأسيس الشرعية السياسية، يطرح السؤال عن طبيعة العلاقة بين الفكر السياسي المعاصر والتراث الفلسفي الكلاسيكي. يتعلق الأمر بوضع إشكالي يثير سؤالاً محورياً بشأن إمكانية إعادة تفعيل مفهوم العقد الاجتماعي دون مرجعيته الميتافيزيقية الكلاسيكية، وفي سياق مجتمعات معاصرة تتسم بالتعددية والتركيب والاختلاف: كيف يمكن، في سياق ما بعد ميتافيزيقي، استعادة القوة المعيارية للعقد الاجتماعي دون الاستناد إلى فرضياته الميتافيزيقية حول الطبيعة البشرية أو حالة الطبيعة أو الحقوق الطبيعية؟

تزداد هذه الإشكالية تعقيداً في ظل الرهان المزدوج الذي يحرك الفكر الفلسفي السياسي المعاصر: من جهة، ضرورة الاستجابة للتحويلات المعرفية العميقة التي قوّضت الأسس الميتافيزيقية للفلسفة السياسية الكلاسيكية؛ ومن جهة أخرى، الحاجة الملحة إلى إيجاد أسس صلبة للشرعية السياسية في مجتمعات تعددية تقتقر إلى الإجماع الأخلاقي والقيمي. هذا التوتر المتأصل يفسر جزئياً عودة مفهوم العقد الاجتماعي، ولو بصيغ متحولة، في الفكر السياسي المعاصر. تطرح هذه المفارقة سؤالاً جوهرياً حول مدى تمكن الفكر الفلسفي السياسي المعاصر من تجاوز نموذج العقد الاجتماعي. هذه القضية الإشكالية لمنزلة مفهوم العقد الاجتماعي في الفكر الفلسفي السياسي المعاصر تطرح السؤال المرتبط بهذه المنزلة: هل يعكس هذا الاستمرار لمنطق التعاقد قصوراً في الفكر السياسي المعاصر وعجزاً عن تجاوز الأطر المفاهيمية الكلاسيكية، أم أنه يشير إلى قوة نموذج العقد الاجتماعي وقدرته على التكيف مع السياقات الفلسفية المتغيرة؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن للفكر السياسي المعاصر أن يحافظ على القوة المعيارية للعقد الاجتماعي دون أسسه الميتافيزيقية التقليدية؟ تكمن أوجه صعوبة المشكل في الطبيعة المزدوجة للعقد الاجتماعي: فهو من جهة، أداة مفاهيمية لفهم العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة؛ ومن جهة أخرى، نموذج معياري لتبرير شرعية النظام السياسي. هذه الازدواجية تجعل من الصعب فصل الجوانب التحليلية للعقد الاجتماعي عن افتراضاته الميتافيزيقية، وتطرح تحدياً جدياً أمام محاولات إعادة صياغته في إطار ما بعد ميتافيزيقي.

تدفع الإشكالية إلى تقصى تعامل الفكر السياسي المعاصر، من خلال نموذج هابرماس ورولز، مع مفهوم العقد الاجتماعي وخاصة في دلالاته الكلاسيكية. يتعلق النقضي تحدياً برصد المعنى الجديد للمفهوم من جهة، ومدى تحرر الإدراج المعاصر للمفهوم من مرجعيته الميتافيزيقية من جانب ومن المشروع الأخلاقي أو نواته المعيارية التي توطر النظر في المسألة السياسية من جهة ثانية. يتجلى التحدي الأساسي في أسلوب إدراج مفهوم العقد الاجتماعي ضمن فضاء فكري معاصر، دون الاعتماد على مرجعيته الميتافيزيقية التقليدية. هذا التحدي يفرض إعادة النظر في العلاقة بين التعاقدية السياسية والمفاهيم المركزية الفلسفة السياسية المعاصرة: التعددية، الاعتراف، الهوية، التواصل، الفضاء العمومي، والديمقراطية التداولية. فهل يمكن بناء تعاقدية سياسية تستوعب التعددية ولا تختزلها؟ وهل يمكن تصور عقد اجتماعي لا يفترض تماثلاً أنطولوجياً بين المتعاقدين، بل يعترف بالاختلاف ويحترمه؟

ما كان مطروحاً على الفكر الفلسفي السياسي المعاصر ليس فقط القطع مع المسلمات الميتافيزيقية للفكر الفلسفي الكلاسيكي، ولكن أيضاً وبشكل متزامن تجاوز النواة المعيارية المحددة لمفهوم العقد الاجتماعي، أي المسلمات الأخلاقية التي قامت عليها الليبرالية الحديثة والتي منها عل سبيل المقال لا الحصر، مركزية مفهوم الفرد والحقوق الطبيعية المتصلة بحقه في الحياة والتملك، ومفهوم الملكية الخاصة، ومفهوم السوق الحرة، ومفهوم المصلحة الخاصة غير ذلك من القيم المؤسسة لليبرالية الكلاسيكية.

يسعى هذا البحث إلى بيان أن التفكير الفلسفي الحديث، من خلال مساهمات مفكرين مثل جون راولز ويورغن هابرماس، تمكن من تجاوز الأسس الميتافيزيقية التي قامت عليها الصياغات الكلاسيكية للعقد الاجتماعي. إذ تخطى هؤلاء الفلاسفة عن التصورات النظرية التقليدية المتعلقة بـ"حالة الطبيعة" أو الحقوق الطبيعية، وتم استبدالها بنماذج منهجية تعتمد على الحوار العقلاني والإجراءات التداولية. هذا التوجه الجديد أتاح استخدام مفهوم العقد كأداة

لفهم التعددية في المجتمعات المعاصرة، بعيداً عن الافتراضات الفلسفية التقليدية، مما جعله ملائماً مع مطالب الشرعية السياسية القائمة على الشفافية والعقلانية.

لكن، في الوقت نفسه، من الضروري الإشارة إلى أن هذه المقاربات الجديدة، على الرغم من قدرتها على تجاوز البعد الميتافيزيقي، ظلت مرتبطة ببنية معيارية مستمدة من الأخلاق الليبرالية. فمفاهيم كالعادلة والمساواة والتفكير العقلاني، التي تبدو كأنها ناتجة عن الاتفاق داخل الإطار التعاقدية، تقوم في الحقيقة على مقدمات أخلاقية مستقرة في الفكر الليبرالي الغربي. هذا الارتكاز الضمني على منظومة قيم معينة يطرح إشكاليات تتعلق بحدود الحياد الذي يدّعيه هذا النموذج، ويفتح المجال للتساؤل حول مدى قدرته على تقديم تصور يتجاوز السياقات الثقافية الضيقة.

2 - مفهوم العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية الكلاسيكية:

يُعد مفهوم العقد الاجتماعي أحد المفاهيم الأساسية التي أسهمت في تشكيل الفكر السياسي الحديث، إذ مكنت قوته الإجرائية من تحرير المجال السياسي من هيمنة المرجعيات التقليدية، مثل السلطة الإلهية أو التسلسل الهرمي الاجتماعي الموروث. تبلور هذا المفهوم في أعمال فلاسفة مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وقدم إطاراً عقلانياً لتبرير السلطة السياسية بناءً على الإرادة الإنسانية، وأرسي فكرة أن السلطة يجب أن تكون خاضعة للتبرير العقلي بدلاً من التقاليد أو الامتيازات المتوارثة. أن العقد الاجتماعي، من وجهة نظر ألتوسير Louis Althusser، لا يُعد عقداً بالمعنى القانوني الكلاسيكي، بل هو "فعل تأسيسي (افتراضي) وموضوع فلسفي جديد¹. سمح هذا المفهوم بإعادة تعريف السياسة كمجال يحكمه العقل والتوافق، مما مهد الطريق لبناء الدولة الحديثة. كان مفهوم العقد الاجتماعي تجسيدا للقيم الأساسية التي قامت عليها فلسفة التنوير، مثل العقل، المدنية، والحرية. أنه مفهوم يعكس رؤية فلاسفة التنوير للعقل كأداة لفهم العالم وتنظيم المجتمع، معتبرين أن الإنسان قادر على بناء نظام سياسي عادل من خلال التفكير المنطقي وأن ينشأ، بمحض إرادته الحرة، المجال السياسي ويتحكم فيه، مما جعل العقد الاجتماعي رمزاً للتحويل نحو المدنية الحديثة.

على الرغم من الاختلاف في التأويلات بين فلاسفة العقد الاجتماعي، تأسس المفهوم على مبادئ مشتركة تحدد خصوصيته. يمكن أن نجد تحديداً دقيقاً لمعني العقد الاجتماعي ورهانه في صياغة جون جاك روسو له: "إيجاد شكل من أشكال الاجتماع يدافع ويحمي بكل القوة المشتركة شخص وممتلكات كل منتسب، وبواسطته يتحد كل واحد مع الجميع ولا يطيع إلا نفسه ويبقى حراً كما كان من قبل. هذه هي المشكلة الأساسية التي يقدم العقد الاجتماعي حل لها.² على اختلاف صيغته، يعكس العقد الاجتماعي، تأكيداً مشتركاً بين فلاسفته بتأسيس الشرعية على الإرادة العاقلة للإنسان، ولذلك فهو ليس مجرد فكرة فلسفية، بل إطار نظري رهانه رد السياسي إلى الإنساني واعتبار البشر قادرين على بناء وتنظيم عيشهم المشترك وفق إرادتهم، متبعين في ذلك ما تملي عليهم عقولهم ومراهنين على تحقيق رهانات اختاروا بكل حرية العمل على إنجازها. وبصرف النظر عن الاختلافات في التأويل

¹ Althusser, L. (2008). *Sur le contrat social*. Éditions Manucius p. 48

² روسو، ج. ج. (2012). العقد الاجتماعي (ترجمة عادل زعير). مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. الفصل السادس من الباب الأول ص38

فإن هذا المفهوم يقوم على مجموعة من المسلمات التي تشكل مرجعيته النظرية المشتركة والتي تحدد خصوصية المفهوم كما تمكن في مرحلة لاحقة من تقدير قيمة هذه التأويلات المختلفة واعتبارها اختلافات تظل رغم عمقها تتحرك ضمن إطار نظري واحد.

في سياق هذه المبادئ، ولعله أولها، يُعد القول بأن للإنسان طبيعة محددة سابقة على وجوده المدني أحد الأسس الميتافيزيقية لمفهوم العقد الاجتماعي. يرى هوبز أن الإنسان في حالة الطبيعة مدفوع بالأنانية والخوف، مما يستلزم عقدًا لضمان الأمن. في المقابل، يعتقد لوك أن الإنسان يمتلك حقوقًا طبيعية لا يمكن انتزاعها، وأن العقد يهدف إلى حماية هذه الحقوق. أما روسو، فيذهب إلى أن الإنسان في حالته الطبيعية خير، لكنه يفسد بفعل المجتمع، وبالتالي يحتاج إلى عقد يعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية. يقول روسو: "الإنسان وُلد حرًا، ولكنه في كل مكان يقبع في الأغلال". هذا المبدأ الميتافيزيقي يفترض أن هناك جوهرًا إنسانيًا ثابتًا يجب أن تستجيب له التنظيمات السياسية، مما يجعل العقد الاجتماعي أداة لتحقيق التوازن بين الطبيعة البشرية والحياة المدنية.

انطلاقًا من المبدأ السابق، ينظر فلاسفة العقد الاجتماعي إلى المجتمع ككيان متجانس يتشارك فيه الأفراد نفس الطبيعة الأساسية. في هذا التصور، لا يوجد اختلاف جوهري بين الأفراد إلا في حالات انفلات الغرائز أو سوء استخدام الحرية. يرى هوبز أن الصراع في حالة الطبيعة ينشأ من الغرائز غير المنضبطة، بينما يؤكد لوك على أن المجتمع يمكن أن يعمل بانسجام إذا احترمت الحقوق الفردية. في إطار العقد الاجتماعي، يتأسس مفهوم السلطة المدنية على خلفية عقلانية تفترض أن الأفراد، في وضعهم الطبيعي، يمتلكون حقوقًا طبيعية غير قابلة للتنازل، كحق الحياة، والحرية، والتملك. غير أن هذا الوضع الطبيعي، كما تصوره فلاسفة العقد أمثال هوبز ولوك وروسو، قد لا يضمن دائمًا حماية هذه الحقوق، بل قد يعرضها للانتهاك بسبب غياب قوة ضابطة أو قانون ملزم. لذلك تنشأ الحاجة إلى تعاقد اجتماعي، يتنازل فيه الأفراد طوعية عن جزء من حريتهم المطلقة مقابل ضمان الأمن والنظام، وهو ما يفضي إلى تأسيس سلطة مدنية تتولى مهمة تنظيم الشأن العام على أساس عقلائي، يستند إلى الإرادة الجماعية الحرة والواعية. هذه السلطة، إذ تتشكل من خلال تعاقد إرادي، لا تكون مشروعة إلا بقدر ما تظل وفية للغرض الذي أنشئت من أجله: صيانة الحقوق الفردية.¹ وعليه، فالقوة التي تمارسها الدولة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتحقيق العدالة وضمان الحريات.

إن هذا التصور يجعل من السلطة المدنية ميثاقًا أخلاقيًا قبل أن تكون جهازًا مؤسسيًا، إذ إن مشروعيتها مستمدة من احترامها للمبادئ الكونية التي يعترف بها العقل ك معايير للعدالة والحرية. فالفرد، بحسب هذا المنطق، ليس رعية في خدمة الدولة، بل مواطن حر، يشكل مع الآخرين وحدة سياسية قائمة على التعاقد والتكافل. وبهذا المعنى، يصبح العقد الاجتماعي لحظة تأسيسية للحداثة السياسية، حيث تنبثق السلطة من الشعب، ولأجل الشعب، وفي حدود ما يسمح به العقل والحق، لا الأهواء أو المصالح الخاصة. لكن العقلانية في هذا السياق ينبغي أن تفهم في إطار العقلانية الأخلاقية الليبرالية الحديثة حيث الفرد ينخرط في العقد الاجتماعي بالنظر إلى حساب دقيق لمصلحته الشخصية وما يمكنه أن ينتفع به على مستوى شخصي. اختلاف الصياغات للعقد لا ينبغي أن تحجب الأساس الليبرالي المنفعي الذي لا فقط يبرر العقد، بل يمثل نواته المعيارية من حيث أن المحدد في الانخراط في

¹ Renaut, A. (1999). *Histoire de la philosophie politique*. Calmann-Lévy, II, 317-319

العقد الاجتماعي هو ما يمكن ان يجلبه من منفعة شخصية¹ قابلة للقيس وخاضعة للحسابات المتعلقة بالريح والخسارة بالنظر الى المصالح الخاصة.

إن ما يميز العقد الاجتماعي، من منظور فلسفي، هو طبيعته الكونية والعامة، حيث لا يُبنى على خصوصيات الأفراد، بل على ما يشتركون فيه من خصائص عقلانية وأخلاقية. ففكرة التعاقد، كما بلورها فلاسفة مثل روسو وكانط، تقوم على افتراض وجود فاعلين عقلانيين وأحرار، قادرين على التخلي عن مصالحهم الخاصة والذاتية، لصالح مبادئ عامة تصلح أن تكون قاعدة مشتركة للعيش المشترك. في هذا الإطار، يصبح مبدأ التعميم حجر الزاوية في التأسيس للعقد، إذ يُفترض أن تكون القواعد التي يوافق عليها الجميع ممكنة التعميم دون استثناء، بحيث لا تُصاغ وفقًا لرغبات أو مصالح فئة معينة، بل تتبع من تصور كلي للعدالة والحق.

هذا التعميم يقتضي إغفال كل ما هو جزئي أو طارئ في هوية الفرد، سواء كان متعلقًا بالانتماء الثقافي أو الديني أو الطبقي، باعتبار أن مثل هذه الفروق، وإن كانت واقعية، فإنها لا يمكن أن تُشكل أساسًا صالحًا لتنظيم الحياة السياسية المشتركة. فالفرد، داخل منطق العقد، لا يُنظر إليه كعضو في جماعة معينة، بل كذات عاقلة تساهم في تشييد مجتمع سياسي يقوم على قواعد يتفق عليها الجميع. وهكذا، يصبح الاختلاف أمرًا ثانويًا يتم تجاوزه لا بإنكاره، بل بتحييده، حتى لا يؤدي إلى شذمة الإرادة العامة أو إلى تأسيس قانون مبني على الامتيازات. فالعقد لا يُبرم بين "هويات"، بل بين مواطنين متساوين، يتقاسمون المبادئ قبل المصالح.

غير أن هذا الإغفال للاختلافات لا ينبغي فهمه بوصفه دعوة إلى التمييط أو الإقصاء، بل كضرورة منهجية لضمان حياد القواعد وقابليتها للتعميم. لكن الغاية من هذا التعميم ليست إلغاء التعدد، بل إقامة إطار قانوني وأخلاقي مشترك، يسمح لهذا التعدد بأن يعبر عن نفسه داخل حدود العقل والحق. إن ما يريده العقد الاجتماعي، في عمقه، هو إقامة نظام سياسي لا يتحكم فيه الأقوى أو الأكثر عددًا، بل الأكثر عقلانية وعدالة. ولذلك، فإن التعميم لا يُناقض الديمقراطية، بل هو شرط إمكانها، لأنه يمنع تحوّل القانون إلى أداة هيمنة، ويجعل منه ميثاقًا أخلاقيًا يربط الجميع في وحدة مدنية تتجاوز الانقسامات الطبيعية أو الثقافية، دون أن تلغيها.

3 - راولز والعقد الاجتماعي: الوضع الأصلي كأداة منهجية للعدالة:

تجاوز جون راولز التصورات التقليدية التي قدمها فلاسفة العقد الاجتماعي الكلاسيكيون مثل هوبز ولوك وروسو، حيث سعى إلى إعادة صياغة هذا المفهوم ليصبح أداة تحليلية لتأسيس نظرية في العدالة في سياق المجتمعات المعاصرة. العقد الاجتماعي في صيغته الكلاسيكية كان يهدف إلى تفسير أصل السلطة السياسية وشرعية الحكم، حيث تخيل هوبز، على سبيل المثال، حالة طبيعية يسودها الصراع، مما يدفع الأفراد إلى التنازل عن حرياتهم لصالح سلطة مركزية تضمن الأمن. أما لوك فقدّم تصورًا أقل قتامة، يفترض فيه وجود حقوق طبيعية يحتفظ بها الأفراد جزئيًا حتى في ظل العقد، بينما ركز روسو على إرادة عامة تعبر عن مصلحة الجماعة. لكن

¹ Champeau, S. (2002). « Contrat social » Cités, 10(2), 159-167. <https://doi.org/10.3917/cite.010.0159>.

راولز، في كتابه نظرية العدالة ، يقطع مع هذه الروايات التاريخية أو الافتراضية للعقد، ويحوّله إلى تجربة فكرية تجريدية تهدف إلى استنباط مبادئ العدالة التي يمكن أن تحظى بموافقة عقلانية من جميع الأطراف.

يطرح راولز مفهومًا إجرائيًا للعدالة يقوم على الربط بين ما هو كائن وما يجب أن يكون ولذلك لا يستند على مذهب غائي ولا يتخيل عالم آخر ميتافيزيقي لإثبات المبادئ الممكنة التي يمكن أن تكون في أساس مفهوم العدالة. إضافة إلى ذلك، يتجنب تصور راولز كل تفسير مفارق ولا يستند على مسلمة جاهزة تجد تبريرها خارج إطار عالم الحياة المشتركة التي يعيشها الإنسان المعاصر¹. يتمثل الابتكار الأساسي لراولز في تقديمه مفهوم "الوضع الأصلي" و"حجاب الجهل"، اللذين يشكلان جوهر تطويره للعقد الاجتماعي. في الوضع الأصلي، يفترض راولز أن الأفراد يتخذون قراراتهم بشأن مبادئ العدالة من وراء حجاب الجهل، حيث لا يعرفون شيئًا عن موقعهم الاجتماعي، أو قدراتهم الطبيعية، أو حتى معتقداتهم الشخصية. هذا التصور يختلف جذريًا عن العقد الكلاسيكي، الذي كان يفترض أفرادًا يعرفون مصالحهم ويتنازلون عن بعض حقوقهم بناءً على هذه المعرفة. يقول راولز: "إن الوضع الأصلي ليس حالة تاريخية فعلية، بل هو موقف افتراضي يهدف إلى ضمان أن المبادئ التي يتم اختيارها ستكون عادلة."² بذلك حرر راولز العقد من طابعه التاريخي أو الأنطولوجي، وجعله أداة منهجية لاختبار العقلانية الأخلاقية.

إن هذا التحول يعكس تغييرًا عميقًا في الغاية الفلسفية للعقد. فبينما كان هوبز ولوك يهدفان إلى تبرير السلطة السياسية، يركز راولز على توزيع الموارد والفرص في المجتمع. العقد عند راولز ليس اتفاقًا للخروج من حالة طبيعية، بل هو وسيلة لتحديد شروط العدالة التي يمكن أن يقبلها الجميع بغض النظر عن مصالحهم الخاصة: "هدفنا هو أن أقدم مفهومًا عامًا للعدالة يعمم ويحمل إلى مستوى عالي من التجريد نظرية العدالة كما نجدها عند آخرين (لوك، روسو، وكانط) ولهذا لا يجب أن ندرك العقد الأصلي على أنه سيدخلنا في مجتمع معين، أو يؤدي بنا إلى إنشاء حكومة معينة"³. هذا الانتقال من التركيز على السلطة إلى العدالة يمثل إعادة توجيه جذرية للمفهوم الكلاسيكي. على سبيل المثال، يرفض راولز فكرة هوبز عن التنازل الكامل عن الحقوق لصالح الحاكم، ويستبدلها بمبدأي عدالة يتم التوصل إليهما عبر التفكير العقلاني: الأول، ضمان الحريات الأساسية المتساوية للجميع، والثاني، مبدأ الفرق (Difference Principle)، الذي يسمح بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية فقط إذا كانت تعود بالنفع على الأقل حظًا في المجتمع.

يضيف راولز بُعدًا أخلاقيًا جديدًا للعقد الاجتماعي من خلال إدخال فكرة العقلانية المحدودة بالإتصاف. في التصورات الكلاسيكية، كان الأفراد في حالة العقد يتصرفون بناءً على مصالحهم الذاتية، حتى لو أدى ذلك إلى

¹ Boyer Alain, De l'insuffisance du pacte, in Jean-Pierre Cléro et Thierry Ménissier (dir.), L'Idée de contrat social. Genèse et crise d'un modèle philosophique, Paris, Ellipses, 2004, p. 139-157.

² John Rawls, TJ, op. cit. p.37.

³ Ibid. p.38

التوصل إلى اتفاق. أما راولز فيرى أن الأفراد في الوضع الأصلي يتصرفون بعقلانية، لكنهم مقيدون بحجاب الجهل الذي يضمن أن قراراتهم ستكون منصفة. يوضح راولز ذلك قائلاً: "إن الأطراف في الوضع الأصلي لا يسعون إلى تعظيم مصالحهم الشخصية بقدر ما يسعون إلى اختيار مبادئ يمكن أن يقبلها الجميع كأساس عادل للتعاون الاجتماعي".¹ هذا التحول من المصلحة الذاتية إلى الإنصاف يمثل قطيعة مع التصورات التقليدية، حيث يصبح العقد أداة لتحقيق العدالة كإنصاف (Justice as Fairness) بدلاً من مجرد وسيلة لضمان الاستقرار السياسي.

يتميز تصور راولز للعقد الاجتماعي بتجنبه الطابع الفردي الذي ميز العقد عند لوك وهوبز، حيث كان الأفراد يُنظر إليهم ككيانات مستقلة تدخل في العقد لحماية مصالحها الخاصة. في المقابل، يرى راولز المجتمع كمشروع تعاوني يهدف إلى تحقيق الخير المشترك. هذا التصور يقترب إلى حد ما من فكرة روسو عن الإرادة العامة، لكنه يتجاوزها بإدخال مبدأ الفرق، الذي يركز على تحسين أوضاع الأقل حظاً. بذلك يمكن القول إن راولز يحول العقد من كونه اتفاقاً بين أفراد يسعون للحفاظ على حقوقهم إلى إطار يهدف إلى بناء مجتمع يعكس مبادئ العدالة. هذا التحول يعكس تأثره بالفلسفة الكانطية، حيث يرى راولز أن مبادئ العدالة يجب أن تكون مستقلة عن الظروف التاريخية أو الاجتماعية الخاصة، وأن تكون نابعة من العقل الأخلاقي.

4 - هابرماس والعقد الاجتماعي: التداول العقلاني كأساس للشرعية:

لا يقدم يورغن هابرماس، الفيلسوف الألماني إعادة صياغة لمفهوم العقد الاجتماعي، بل يقطع مع التصورات الكلاسيكية التي قدمها فلاسفة مثل هوبز ولوك وروسو، وكذلك عن التجريد المنهجي الذي طوره جون راولز. هذا التحول يعكس رؤيته للمجتمع الحديث كفضاء للحوار العقلاني الذي يهدف إلى التوصل إلى توافقات مشروعة حول القواعد والمعايير الاجتماعية. بدلاً من التركيز على اتفاق افتراضي بين أفراد في حالة طبيعية أو وراء حجاب الجهل، يرى هابرماس أن الشرعية الاجتماعية والسياسية تنبع من عمليات التداول الفعلية التي تحدث في الفضاء العام، مما يمثل قطيعة مع الطابع الفردي والتجريدي للعقد الكلاسيكي.

انخرط هابرماس في نقاش نقدي ثري ومعقد مع البراديغم التعاقدية وهو ما يفسر الإجراء النظري الذي اتخذه في كتاب "القانون والديموقراطية" الذي ضمنه التصور الذي بناه لتفكير سياسي مؤسس على التواصل: على غير ما هو متوقع ومعتاد لم يتعرض في سياق بناء منظومته الحجاجية لنظرية الحق عند هيجل ولم يناقشه إلا عرضياً في حين ناقش البراديغم التعاقدية في مختلف تنويعاته الكلاسيكية والمعاصرة مارها بوجه خاص على وجهة المرجعية البيذاتية وأصالة الحلول المقترحة على أساسها. على عكس رولز فإن رها هابرماس ليس ترويع نظرية العقد الاجتماعي بإقحام النقاش العمومي ضمن أسسها وإنما طرح البديل التواصلية ومن ثمة التداولية الكلية كحل لأزمة الشرعية في المجتمعات المعاصرة باعتبار أنه من غير الممكن بعد المنعطف اللغوي النظر إلى الأمور

¹ Ibid.p.38

بالإحداثيات نفسها التي ينظر من خلالها هيغل أو روسو: " بعد المنعطف اللغوي سيحل نموذج النقاش أو التشاور محل العقد وفي الواقع فإن الرابطة القانونية لا تتشكل عبر عقد اجتماعي ولكن وفق توافق عبر النقاش".¹ رغم هذا الرهان المعلن يلاحظ الأستاذ ستيفان كورتوا Stéphane Courtois بحق أن هابرماس لا يمكنه ادعاء القطع نهائيا مع منظومة العقد الاجتماعي حتى وإن كان يستهدف تجاوزها ذلك أن فكرة التشريع الذاتي التي يتمحور حولها التفكير السياسي المنبثق عن المنعطف اللغوي هي في الواقع "ورثة أفكار الاستقلالية لإيمانويل كانط وجون جاك روسو التي تلتقي جميعها حول فكرة أساسية مفادها أن أعضاء المجتمع ينبغي أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم".²

من المهم النظر الى موقف هابرماس كأقصاء لمفهوم العقد الاجتماعي من التحليل الفلسفي وهو ما يذهب إليه الأستاذ لوران لوماسون Laurent Lemasson في مقاله بشأن ما أسماه "الديمقراطية الراديكالية" عند هابرماس والذي طرح فيه ان هذا الأخير لم يهتم بشكل جدي بالأساطير والتعاقديات وترك جانبا الرهانات الحقيقية للعقد الاجتماعي خاصة عند روسو. سبب ذلك في اعتقاده أن هابرماس "يعتبر راحة موقفه أمرا من قبيل تحصيل الحاصل ولا يمكنه ببساطة أخذ هؤلاء المفكرين مأخذ الجد وكنتيجة لا يمكنه الاستفادة من براهينهم الدقيقة".³ بحسب لوماسون أيضا فإن هابرماس بقي "في الحدود الضيقة للحدوسات المباشرة وتفادي على الأقل ظاهريا الانخراط في جدل ميتافيزيقي يعتبره عقيما"⁴ في المقابل، على وجه الإشارة فقط فإن هابرماس لا يمكنه أن يتجاهل واقع أن الديمقراطية اليوم لا يمكنها أن تعفي من شرط ممارسة البرهنة في سياق نقاش عام لا حكم فيه إلا للحجة العقلية الصارمة التي تلزم صاحبها بقدر ما تلزم شركائه في هذا النقاش. في هذا السياق يتحول النقاش إلى مبدأ منظم للعيش المشترك بصفة عامة ومحددا لشرعية القيم التي يستهدفها الوجود الاجتماعي وهو ما يعني أن مدونة الحقوق المناط بها التشريع والتنفيذ والرقابة تكتسب شرعيتها وقوتها الملزمة من اتفاق عقلائي هو حاصل ممارسة تواصلية خالية من كل أشكال الإكراه والإقصاء. بهذا التصور فإن الديمقراطية اليوم هي الاسم الذي يطلق على هذا المسار الذي كما يشير إلى ذلك الأستاذ ميلكفيك Bjarne Melkevik "يمكن المواطنين من الاختيار الحر للقيم والمؤسسات التي يحق للمواطنين انتظارها وإقرارها بعد مناقشتها".⁵

عند تفكيك عناصر هذا النقد التداولي نجده يعيد النظر أولا في فكرة العقد الاجتماعي ذاته بما هو تعبير عن إرادة فردية تنشأ وتتحدد بمعزل عن الآخر وإلى ذلك تقرر وفق حساب مصلحتها الذاتية الانخراط في النظام

¹ Habermas, Y., Droit et démocratie, trad. de R. Rochlitz et C. Bouchindhomme, Paris, Gallimard, 1997, p. 479.

² Courtois, S., Droit et démocratie chez John Rawls et Jürgen Habermas: fondationnalisme des droits ou démocratie délibérative ? in Politique et Sociétés, vol. 22, n° 2, 2003, p.104

³ Lemasson, L., La démocratie radicale de Jürgen Habermas. Entre socialisme et anarchie. in Revue française de science politique, 2008/1 - Vol. 58 pages 39 à 67

⁴ Ibid. p. 49

⁵ Bjarne Melkevik, Rawls ou Habermas : une question de philosophie du droit, Presses Université Laval, 2002 p. 80

السياسي، بل والانتماء إلى المجتمع أصلاً. يتعارض هذا الإقرار بشكل جذري مع شرط البيداتية المكون الرئيسي البراديغم التواصلي. دون الخوض في تفاصيل المقومات السوسيو- بيسيكولوجية التي تؤسس منظومة البرهنة الخاصة بالبديل التداولي، تلخص عبارات ميلكفيك نقطة الخلاف الأساسية هذه والتي تميزه بحق عن فكرة العقد الاجتماعي من جهة كونه يقوم أساساً على الفرد ضمن المجموعة حيث يشير إلى كون "الأنا القانونية" لم تعد الأساس وإنما "النحن القانونية" يقول: "على عكس "الأنا القانونية التعاقدية التي تتعزل في زاويتها وتطالب بحقوقها، تفرض علينا الديمقراطية تناول مسألة الشرعية كممارسة فعلية جماعية. في هذا المعنى فإن المسارات الديمقراطية هي طريقتنا كي يثبت كل واحد منا للآخر إننا وضعوا قوانيننا وخاصة تجسيم هذه "النحن القانونية" ديمقراطياً".¹

رفض نظرية العقد الاجتماعي، عند هابرماس، يستند في حجته الأساسية على تعارض تبعات المنعطف اللغوي مع براديغم الذاتية التي تستند عليها وهي الحجة التي لا تقطع فقط مع فلسفة الذاتية وإنما أيضاً وبشكل أكثر وضوحاً مع السياق الميتافيزيقي الذي تحرك فيه الفكر السياسي الكلاسيكي. هذا المعطى يحيلنا في الواقع إلى عدم تطابق البراديغم التعاقدية مع شروط الفكر ما بعد الميتافيزيقي بقطعه مع كل الفرضيات الميتافيزيقية المتعلقة بوجود "طبيعة بشرية" سابقة على الوجود الفردي والجماعي ومحددة له. هذه الاعتبارات تجعل من "ما بعد الميتافيزيقا"² الأفق الوحيد الممكن الذي يمكن بالفعل من الخروج من تناقضات البراديغم التعاقدية وحدد أسلوب تعامل هابرماس مع مشكل شرعية السلطة السياسية.

كان الهدف الأساسي من العقد الاجتماعي هو تبرير السلطة السياسية أو تحديد شروط التعايش بين أفراد يسعون لحماية مصالحهم الذاتية. هوبز، على سبيل المثال، افترض حالة طبيعية يسودها الصراع، مما يدفع الأفراد إلى التنازل عن حرياتهم لصالح سلطة مطلقة. لوك، من جهته، ركز على حماية الحقوق الطبيعية، بينما قدم روسو فكرة الإرادة العامة كتعبير عن مصلحة الجماعة. لكن هابرماس يرفض هذه السرديات التاريخية أو الافتراضية، معتبراً أنها لا تتناسب مع تعقيدات المجتمعات الحديثة التي تتميز بالتعددية والتنوع. بدلاً من ذلك، يقترح هابرماس نموذجاً يرتكز على فكرة "الوضع التداولي المثالي" (La situation idéale de discours)، حيث يتفاعل الأفراد بحرية ومساواة في حوار عقلاني خالٍ من القسر أو الهيمنة. بذلك يعتبر هابرماس أن الشرعية الحديثة لا يمكن أن تستند إلا إلى الإجراءات التي تتيح للجميع المشاركة بحرية في تشكيل الإرادة السياسية. من هذه الزاوية يمكن إثبات أن العقد الاجتماعي عند هابرماس ليس اتفاقاً يُبرم مرة واحدة، بل عملية ديناميكية مستمرة تتجسد في الممارسات الديمقراطية. هذا التحول يعكس تأثيره بالفلسفة البراغماتية وبفكر كانط، لكنه يتجاوزهما بتركيزه على الطابع الإجرائي للعقلانية التواصلية.

¹ Bjarne Melkevik, *Op. Cit.*,

² Habermas, Y, *La pensée postmétaphysique: essais philosophiques*, trad. de R. Rochlitz, Paris, A. Colin, 1993, P.17 et suivantes

أحد أهم التغييرات التي أدخلها هابرماس على مفهوم العقد الاجتماعي هو استبداله للطابع الفردي بمنظور تواصل جماعي. في التصورات الكلاسيكية، كان الأفراد يُنظر إليهم ككيانات مستقلة تدخل في العقد لحماية مصالحها الخاصة، سواء كانت الأمن (هوبز) أو الملكية (لوك). حتى راولز، رغم تجريده للعقد في الوضع الأصلي، حافظ على نهج فردي من خلال افتراض أفراد عقلانيين يختارون مبادئ العدالة. أما هابرماس فيرفض هذا المنظور، معتبراً أن العقلانية لا تكمن في قرارات الأفراد المنعزلين، بل في الحوار البيئي الذي يتيح تبادل الحجج وتكوين توافقات. في هذا السياق، فإن العقد الاجتماعي يتجسد في العمليات الديمقراطية التي تتيح للأفراد المشاركة في صياغة القوانين والسياسات. هذا المنظور يتجاوز فكرة روسو عن الإرادة العامة، التي كانت تعتمد على مفهوم ميتافيزيقي إلى حد ما، ويحل محلها فكرة الإرادة التواصلية التي تتشكل عبر النقاش العام. يؤكد هابرماس أن "الشرعية في المجتمعات الحديثة لا يمكن أن تتبع إلا من الإجراءات التي تتيح للمواطنين أن يروا أنفسهم كمؤلفين للقوانين التي يخضعون لها".¹ هذا التحول يجعل العقد الاجتماعي عند هابرماس أكثر ديناميكية وارتباطاً بالممارسة السياسية الفعلية.

5 - النواة المعيارية للعقد الاجتماعي:

من خلال إعادة بناء حصور مفهوم العقد الاجتماعي في الفكر الفلسفي السياسي المعاصر ن خلال مثال جون راولز ويورغن هابرماس، تتجلى الاستعادة النقدية للمفهوم سواء بشكل مباشر كما هو الأمر عند راولز أو بشكل غير مباشر كما هو الأمر عند هابرماس. هذه الاستعادة النقدية مكنت من تحرير المفهوم من مرجعيته الميتافيزيقية الكلاسيكية التي ميزت صياغاته عند هوبز ولوك وروسو. في التصورات الكلاسيكية، كان العقد الاجتماعي يعتمد على فرضيات ميتافيزيقية حول "حالة الطبيعة" أو الحقوق الطبيعية، وهي افتراضات تأملية تفتقر إلى أساس تجريبي أو عقلي محض. راولز، من خلال الوضع الأصلي وحجاب الجهل، وهابرماس، عبر نظريته في العقلانية التواصلية، استبدلا هذه الأسس الميتافيزيقية بإطار إجرائي يركز على العقلانية والتجريد المنهجي. هذا التحول أتاح تصور العقد الاجتماعي كأداة عقلانية تستجيب لمتطلبات التحولات الفكرية المعاصرة، مثل التعددية الثقافية والحاجة إلى شرعية سياسية تقوم على الإجماع العقلي بدلاً من السلطة التقليدية أو الافتراضات الكونية. بتحويل العقد إلى عملية نظرية لاستخلاص المبادئ العادلة، تخلصت هذه الاستعادة من الطابع التخميني للروايات الكلاسيكية، مما جعل المفهوم أكثر ملاءمة للسياقات المعاصرة التي ترفض المرجعيات الميتافيزيقية.

في قلب هذه الاستعادة النقدية، وضع كل من راولز وهابرماس التناول العقلي كمحور للعقد الاجتماعي، مما ساهم في تحريره من الاعتباطية التي كانت تطبع التصورات الكلاسيكية. عند راولز، يُصمم الوضع الأصلي كفضاء عقلي يُحاكي التفكير المحايد، حيث يُفترض أن الأطراف تختار مبادئ العدالة بناءً على حسابات عقلانية

¹ Habermas, Y., Droit et démocratie , Op Cit., p. 121

تحت حجاب الجهل، مما يضمن أن القرارات ليست نتيجة مصالح ذاتية أو تحيزات اعتباطية. هذا النهج يحل محل الروايات الافتراضية عن "حالة الطبيعة" بإجراء عقلائي منظم يهدف إلى تحقيق الحياد والإنصاف. وبالمثل، يقدم هابرماس الموقف التداولي المثالي كإطار يعتمد على الحوار العقلاني الخالي من الهيمنة، حيث تُستخلص التوافقات من خلال الحجج العقلانية التي يمكن للجميع قبولها. من خلال إعطاء الأولوية للعقلانية التواصلية، يتجاوز هابرماس الافتراضات الاعتباطية حول طبيعة الإنسان أو المجتمع، مركزاً على عملية تداولية تضمن الشفافية والمساواة في صياغة المبادئ السياسية. هذا التركيز على التداول العقلاني يجعل العقد الاجتماعي أداة ديناميكية قادرة على استيعاب التنوع والتعددية.

إن هذا التحول نحو التداول العقلاني لا يعني فقط تحرير العقد الاجتماعي من أصوله الميتافيزيقية، بل يعكس أيضاً استجابة لتحديات الفكر المعاصر، مثل الحاجة إلى إطار يمكنه التعامل مع التعددية العميقة والصراعات القيمية في المجتمعات المعاصرة. بتحويل العقد إلى عملية عقلانية—سواء كانت اختياراً نظرياً في الوضع الأصلي عند راولز أو حواراً تواصلياً عند هابرماس—يصبح المفهوم أداة مرنة قادرة على التكيف مع السياقات المتنوعة. على عكس التصورات الكلاسيكية التي كانت تعتمد على روايات متخيلة عن أصول المجتمع، يقدم راولز وهابرماس نماذج تركز على كيفية التوصل إلى مبادئ عادلة في ظل شروط التعددية والتعقيد. هذا التحول لا يحرر العقد من الاعتباطية فحسب، بل يجعله أيضاً أداة منهجية محايدة لروح العصر، حيث تُعتبر الشرعية السياسية مشروطة بالقدرة على تقديم مبررات عقلانية يمكن للأفراد من خلفيات متنوعة قبولها. بالنتيجة، فإن الاستعادة النقدية للعقد الاجتماعي في الفلسفة المعاصرة لم تُعد تعريف المفهوم فحسب، بل جعلته أكثر انسجاماً مع متطلبات العقلانية والتعددية في عالم متغير.

لكن مع الإقرار بأن تصور راولز في نظرية في العدالة يعد مسعى مهم لإعادة صياغة العقد الاجتماعي كأداة منهجية لاستنباط مبادئ العدالة، إلا أن هذا التصور، رغم تجريده، يعتمد على مسلمات أخلاقية مسبقة تُقيد نطاقه. فالوضع الأصلي ليس محايداً تماماً، بل يفترض قيماً أخلاقية مثل الإنصاف والمساواة الأساسية بين الأفراد. يقول راولز: "إن الأطراف في الوضع الأصلي يُفترض أن تكون عقلانية، لكنها أيضاً تقبل قيوداً أخلاقية تمنعها من السعي وراء المصلحة الذاتية البحتة"¹. هذه القيود الأخلاقية ليست نتيجة العقد، بل هي افتراضات مسبقة يرتكز عليها النموذج نفسه. يحيل هذا الاعتماد إلى حدود الاستعادة المعاصرة لمفهوم العقد الاجتماعي، ورغم أن راولز تمكن من تجاوز المرجعية الميتافيزيقية إلا أن يستعيد ويواصل النواة المعيارية للعقد الاجتماعي كما كان عند المنظرين الكلاسيكيين. إحدى الحدود الرئيسية لتصور راولز تكمن في افتراضه أن الأفراد في الوضع الأصلي سيختارون مبادئ معينة (مثل مبدأ الفرق) بناءً على عقلانية محايدة. لكن هذا الاختيار ليس محايداً، إذ يعكس قيماً ليبرالية مثل الأولوية للأقل حظاً والتزاماً ضمناً بالعدالة التوزيعية. هذه القيم ليست كونية، بل تنتمي إلى سياق

¹ John Rawls, TJ, op. cit.p.37

أخلاقي محدد يتأثر بالتقاليد الليبرالية الغربية. على سبيل المثال، قد يرفض مجتمع يعطي الأولوية للجماعة على الفرد، أو يتبنى قيمًا دينية، مبدأ الفرق لصالح معايير أخرى للعدالة. وهكذا، فإن العقد عند راولز، على الرغم من طموحه للحياة، يظل مشروطًا بمسلمات أخلاقية تجعل تطبيقه محدودًا في سياقات لا تشاركه هذه القيم.

إضافة إلى ذلك، فإن التجريد الذي يميز الوضع الأصلي يُضعف قدرة نظرية راولز على معالجة التعقيدات الواقعية للسياسة. العقد الاجتماعي الكلاسيكي، كما عند هوبز أو لوك، كان يحاول تفسير السلطة في سياقات ملموسة، بينما يبتعد راولز عن الواقع لصالح نموذج مثالي. هذا التجريد يجعل من الصعب تطبيق مبادئه في ظل التفاوتات الاجتماعية والصراعات السياسية الفعلية، حيث تكون المصالح المتضاربة والقوى الاجتماعية أكثر تعقيدًا مما يفترضه النموذج. تتجلى في هذا المستوي حدود العقد كأداة سياسية، إذ إنه يعتمد على افتراض توافق أخلاقي مسبق لا يتحقق دائمًا في الواقع.

في نفس السياق، فإن إحدى الحدود الرئيسية لتصوير هابرماس هي افتراضه أن الحوار التواصلي يمكن أن يحقق توافقات عادلة في ظل التعددية الحديثة. في الواقع، تنسم المجتمعات الحديثة بتفاوتات في القوة والوصول إلى الفضاء العام، مما يجعل الموقف التداولي المثالي بعيدًا عن التحقق. هذه الفجوة بين المثال والواقع تُبرز حدود العقد الاجتماعي كأداة سياسية، إذ إنه يعتمد على شروط أخلاقية (مثل غياب الهيمنة) لا يمكن ضمانها دائمًا. كذلك فإن اعتماد هابرماس شبه المطلق على الحجة العقلانية قد يستبعد أشكالًا أخرى من التعبير السياسي، مثل السرديات الثقافية، التي قد تكون ضرورية لتحقيق التوافق في سياقات متنوعة. وكما هو الشأن عند راولز، فإن تصور هابرماس ظل محكومًا بإطار ليبرالي يفترض أولوية الحوار العقلاني والعلماني. هذه الأولوية قد لا تكون مقبولة في مجتمعات تتبنى قيمًا دينية أو تقليدية، حيث قد تُعتبر معايير الحوار العقلاني شكلاً من أشكال الهيمنة الثقافية. بالنتيجة، فإن العقد الاجتماعي عند هابرماس، رغم طموحه للشمولية، يظل مشروطًا بمسلمات أخلاقية تعكس سياقًا ليبراليًا معينًا، مما يُضعف قدرته على التطبيق في سياقات مختلفة.

يشارك كل من راولز وهابرماس في محاولتهما لجعل العقد الاجتماعي أداة محايدة للتفكير السياسي، لكنهما يستعيدان الطابع الأخلاقي المعياري للمفهوم. عند راولز، يتجلى ذلك في افتراضات الوضع الأصلي التي تُعطي الأولوية للإنصاف والمساواة، بينما عند هابرماس يظهر في شروط الموقف التداولي المثالي التي تفرض التزامًا أخلاقيًا بالحوار العقلاني. هذه المسلمات ليست نتيجة العقد، بل هي شروط مسبقة لعمله، مما يعني أن العقد الاجتماعي لا يمكن أن يكون محايدًا تمامًا كما يطمح كلاهما.

هذا الاعتماد على المسلمات الأخلاقية يُبرز حدود التفكير السياسي من زاوية معيارية. فالسياسة، بطبيعتها، تتضمن صراعات مصالح وقوى لا يمكن اختزالها دائمًا في إطار أخلاقي. بينما يسعى راولز وهابرماس لتقديم نماذج مثالية للعدالة والشرعية، فإن هذه النماذج تفتقر إلى الأدوات اللازمة لمعالجة الجوانب غير العقلانية أو

الصراعية في السياسة، مثل العنف أو التلاعب بالسلطة. على سبيل المثال، قد يرفض أطراف في سياق سياسي معين مبدأ الفرق عند راولز أو شروط الحوار عند هابرماس، ليس لأسباب عقلانية، بل بسبب مصالح أو هويات متضاربة. هنا، تظهر حدود العقد كأداة شاملة للتفكير السياسي.

في النهاية، يُظهر تحليل حدود اعتماد راولز وهابرماس على العقد الاجتماعي أن هذا المفهوم لا يمكن أن يعمل دون مسلمات أخلاقية معيارية. سواء في شكل الوضع الأصلي أو الموقف التداولي المثالي، يظل العقد مشروطاً بقيم مثل الإنصاف والمساواة والعقلانية، التي تعكس سياقات ليبرالية محددة. هذه المسلمات، رغم أهميتها، تُقيد قدرة العقد على معالجة التعقيدات السياسية في سياقات متنوعة، وتُبرز استحالة التفكير السياسي من زاوية محايدة تماماً. بالنتيجة، فإن إسهامات راولز وهابرماس، رغم عمقها، تظل محكومة بحتمية الطابع الأخلاقي للعقد الاجتماعي.

8-الخلاصة:

في المحصلة، يحتل مفهوم العقد الاجتماعي مكانة مركزية في الفلسفة السياسية، سواء في صياغاته الكلاسيكية عند هوبز ولوك وروسو أو في إعادة صياغته المعاصرة على يد مفكرين مثل جون راولز ويورغن هابرماس. في التصورات الكلاسيكية، كان العقد يُصاغ كرواية تأسيسية تهدف إلى تفسير نشأة السلطة السياسية وتبريرها، متكئاً على فرضيات ميتافيزيقية حول "حالة الطبيعة" أو الحقوق الفطرية. هذه الروايات، رغم قوتها التفسيرية، كانت مشبعة بالافتراضات التأملية التي جعلتها عرضة للنقد في سياق الحداثة، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى مبررات عقلانية وشفافة للشرعية السياسية. في الفلسفة المعاصرة، يظل العقد الاجتماعي أداة محورية، لكنه تحول من كونه رواية ميتافيزيقية إلى إطار منهجي يسعى إلى استخلاص مبادئ العدالة والشرعية بطريقة تستجيب لتعقيدات التعددية الحديثة. هذا التحول يعكس طموح الفكر السياسي المعاصر إلى بناء أسس عقلانية للسلطة، قادرة على استيعاب التنوع القيمي والثقافي.

لقد نجحت الاستعادة النقدية لمفهوم العقد الاجتماعي، كما تجلت في أعمال راولز وهابرماس، في تجريد المفهوم من مسلماته الميتافيزيقية الكلاسيكية، مما جعله أداة منهجية محايدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. عند راولز، يُصمم الوضع الأصلي وحجاب الجهل كآلية نظرية مباشرة لاختيار مبادئ العدالة، حيث يُحاكي التفكير العقلاني المحايد بعيداً عن التحيزات الشخصية أو الافتراضات الأنطولوجية حول طبيعة الإنسان. هذا التصميم يحل محل الروايات التخمينية عن "حالة الطبيعة" بإجراء عقلائي منظم يهدف إلى تحقيق الإنصاف. أما هابرماس، فيتبنى نهجاً غير مباشر من خلال الموقف التداولي المثالي، الذي يركز على الحوار العقلاني الخالي من الهيمنة كوسيلة لاستخلاص توافقات عادلة. بدلاً من افتراضات ميتافيزيقية، يعتمد هابرماس على العقلانية التواصلية كأساس للشرعية، مما يجعل العقد عملية ديناميكية تتكيف مع التعددية الحديثة. في كلا الحالتين، تم تحرير العقد من أصله التأملي، ليصبح أداة منهجية تركز على العقلانية والإجرائية، مما يعكس استجابة لمتطلبات الفكر المعاصر الذي يسعى إلى أسس موضوعية للسياسة والعدالة.

ومع ذلك، فإن هذه الاستعادة النقدية، رغم أهميتها، لم تتمكن من تجاوز النواة المعيارية للعقد الاجتماعي، أي مجموعة القيم الليبرالية التي يقوم عليها. عند راولز، تتجلى هذه النواة في افتراضات الوضع الأصلي التي تُعطي الأولوية للإنصاف والمساواة، كما يظهر في مبدأ الفرق الذي يعكس التزامًا أخلاقيًا بتحسين أوضاع الأقل حظًا، وهي قيم متجذرة في التقاليد الليبرالية الغربية. وبالمثل، يعتمد هابرماس على شروط الموقف التداولي المثالي التي تقترض التزامًا بالحوار العقلاني والعلماني، وهي افتراضات قد تُنظر إليها كشكل من الهيمنة الثقافية في سياقات دينية أو تقليدية. هذه القيم الليبرالية—الإنصاف، المساواة، العقلانية—ليست نتيجة العقد، بل شروطًا مسبقة لعمله، مما يكشف عن حدود الحياد الذي يطمح إليه كل من راولز وهابرماس. إن عجز العقد عن التخلص من هذه النواة المعيارية يُبرز الصعوبة الجوهرية في بناء إطار سياسي محايد تمامًا، حيث تظل السياسة متشابكة مع القيم والهويات التي تُشكل السياقات الثقافية والاجتماعية.

تُظهر هذه الحدود أن الاستعادة النقدية للعقد الاجتماعي، رغم نجاحها في تحرير المفهوم من الميتافيزيقا الكلاسيكية، تظل محكومة بحتمية الطابع الأخلاقي الذي ينطوي عليه. إن مركزية العقد الاجتماعي في الفلسفة السياسية تنبع من قدرته على تقديم رؤية عقلانية للشرعية والعدالة، لكن هذه الرؤية تظل مشروطة بمسلمات معيارية تعكس سياقات ليبرالية محددة. الصعوبات التي تواجهها محاولات راولز وهابرماس تكشف عن تحدٍ أعمق يواجه الفكر السياسي المعاصر: استحالة التفكير السياسي من زاوية محايدة تمامًا في عالم يتسم بالتعددية العميقة والصراعات القيمية. وهكذا، يظل العقد الاجتماعي أداة قوية، ولكن محدودة، قادرة على توفير إطار منهجي للتفكير في العدالة، لكنها غير قادرة على التحرر الكامل من القيم التي تُشكل أساسها. هذا التوتر بين الطموح إلى الحياد والتجذر في المعيارية يُبرز الحدود الجوهرية للعقد الاجتماعي، داعيًا إلى إعادة تفكير في دوره كأداة لفهم السياسة في سياقات متنوعة ومعقدة.

- المراجع:

روسو، ج. ج. (2012). العقد الاجتماعي (ترجمة عادل زعيتر). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

Althusser, L. (2008). Sur le contrat social. Éditions Manucius.

Boyer, A. (2004). De l'insuffisance du pacte, in Jean-Pierre Cléro et Thierry Ménissier (dir.), L'Idée de contrat social. Genèse et crise d'un modèle philosophique. Paris: Ellipses.

Champeau, S. (2002). Contrat social. Cités, 10(2), 159-167.

<https://doi.org/10.3917/cite.010.0159>.

Courtois, S. (2003). Droit et démocratie chez John Rawls et Jürgen Habermas: fondationnalisme des droits ou démocratie délibérative? in Politique et Sociétés, vol. 22, n° 2, 104.

Habermas, Y. (1993). La pensée postmétaphysique: essais philosophiques, trad. de R. Rochlitz. Paris: A. Colin.

Habermas, Y. (1997). Droit et démocratie, trad. de R. Rochlitz et C. Bouchindhomme. Paris: Gallimard.

Lemasson, L. (2008). La démocratie radicale de Jürgen Habermas. Entre socialisme et anarchie. Revue française de science politique, 58(1), 39–67.

Melkevik, B. (2002). Rawls ou Habermas: une question de philosophie du droit. Presses Université Laval.

Rawls John, (1997). Théorie De La Justice, trad: Catherine Audart, ed. Du Seuil.

Renaut, A. (1999). Histoire de la philosophie politique. Calmann-Lévy.